العرب
الخميس 2020/01/09
السنة 42 العدد 11581

الضرائب الجزائرية القاسية تفجر غضب رجال الأعمال

ضغوط على الحكومة للإسراع في تعديل نظام الجباية

فجرت الضرائب القاسية المدرجة في موازنة 2020 غضب أوساط الأعمال الجزائرية في ظل اتساع دائرة المخاوف من تفاقم أزمات شركاتهم بشكل أكبر في الفترة المقبلة، نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي تشهدها البلاد رغم تطمينات السلطات الجديدة بأن الأمور ستكون تحت السيطرة.

الجزائر - تعالت أصوات رجال الأعمال الجزائريين في وجه السلطة بعد إقرار قانون الموازنة للعام الحالي معتبرين أن تضمين رسوم ضريبية على أنشطة المؤسسات يجسد سياسة هروب الحكومة من مسؤولياتها وإنقاذها لنفسها ولخياراتها الخاطئة بالضغط على الشركات وخنق رجال الأعمال.

ونسبت وكالة الأنباء الجزائرية لرئيس منتدى رؤساء المؤسسات محمد سامي عاقلي قوله خلال منتدى نظمته هذه المنظمة هذا الأسبوع إنه "على الحكومة إدراج إجراءات تخفيض جبائي لفائدة المؤسسات في إطار قانون مالية تكميلي لعام 2020."

وأعرب عن أمله في أن "يتم تعديل قانون المالية بقانون مالية تكميلي يترجم الإرادة السياسية الحالية والتزامات الرئيس لاسيما ما تعلق منها بالتخفيض الجبائي وإلغاء الرسوم على الأنشطة المهنية".

وأضاف أن مثل هذه الإجراءات من شأنها السماح "باستقطاب السوق الموازية التي تمثل منافسة غير نزيهة وعاملا يهدد استقرار المؤسسة فضلا عن التكفل بانشغال كبير للمؤسسات التي تواجه صعوبات بسبب تباطؤ وتيرة الاقتصاد المحلي".

محمد سامي عاقلي

على الحكومة إدراج إجراءات تخفيض جبائي لمصلحة المؤسسات

وأكد أن "المنتدى يشجع دوما رؤساء المؤسسات على الانضمام لمسعى التحضر الجبائي لكننا نطالب بالمقابل بتكييف النظام الجبائي مع الواقع الاقتصادي".

وتشهد الجزائر أزمة اقتصادية بفعل تراجع إيرادات النفط والغاز والتجاذبات السياسية التي عاشتها البلاد وأججت احتجاجات شعبية ورفعت في سقف المطالب الاجتماعية قبل إجراء أول انتخابات بعد الإطاحة بنظام عبدالعزيز بوتلفيقة، وأفضت إلى فوز عبدالمجيد تبون بالرئاسة.

ودفع اتساع تداعيات تراجع العائدات النفطية الحكومة إلى الدخول في مغامرة تطبيق ضرائب جديدة للمرة الأولى تشمل الثروة والعقارات بعد عجزها عن توفير مصادر بديلة للتمويل بما يخفف الضغوط على المالية العامة، في وقت تتصاعد فيه المخاوف من تواصل الاحتجاجات الاجتماعية.

ويواجه البلد العضو في منظمة أوبك صعوبة في توفير مصادر تمويل جديدة لاقتصاده بعد تراجع عائدات الطاقة منذ تفجر أزمة النفط في منتصف 2014.

وبعد النفط والغاز مصدران أساسيان للاقتصاد الجزائري، إذ يدران 94 بالمئة من إيرادات التصدير و60 بالمئة من الموازنة، وقد انعكس تراجعهما سلبيا على الخزانة العامة لانعدام مصادر التمويل الإضافية.

واعتبر عاقلي أن المؤسسات ينبغي أن تتحصل على "مقابل ملموس" لقاء الضرائب والرسوم التي تدفعها لاسيما في مجال الخدمات و المنشآت مستشهدا بمثال الرسم على النشاط المهني الذي يمون البلديات في حين أن العديد من المتعاملين يعانون من نقص التجهيزات الضرورية لمزاولة نشاطهم خصوصا الطرقات و الربط بشبكتي الغاز و الماء.

ويتفق خبراء ورؤساء المؤسسات حضروا اللقاء على ضرورة إصلاح النظام الجبائي الجزائري الذي أصبح تسبب في إنعاش الاقتصاد الموازي على حساب السوق الرسمية.

وقال جمال قيدوم المدير العام المساعد لشركة ساتيراكس المختصة في صناعة المنتجات الإلكترونية إن "المنظومة الجبائية بالبلاد لا تشجّع المؤسسات نظرا لتفوق حجم الرسوم الضريبية على حجم أرباح الشركات مما تسبب في نوع من الإحباط داخل أوساط الأعمال".

ودعا رئيس الجمعية الوطنية للمستشارين الجبائيين بوبكر سلامي إلى ضرورة إصلاح العلاقة بين دافعي الضرائب والمصالح المعنية.

واعتبر أن النظام الجبائي يبقى متميزا بعدم استقرار النصوص وأن النسب المطبقة على المهن غير التجارية الخاضعة من الآن فصاعدا إلى نظام الرسم الضريبي وفق الربح الحقيقي هي "ثقيلة وغير مشجعة".

ويمثل عدم الاستقرار الضريبي إشكالا كبيرا أمام الاستثمار الأجنبي نظرا لنفور الأجانب من إطلاق مشروع في بيئة غير مستقرة ضريبيا لأن ذلك سيبعث على الضبابية وعدم الوضوح بخصوص أعمالهم وإيراداتهم بفعل تغيير الرسوم.

وتتجنب الدول المرتكزة على الاستثمارات الأجنبية تغيير أنظمتها الضريبية لطمأنة أصحاب المشاريع وتجنيبهم اللخبطة في حساباتهم ومعاملاتهم حيث يحافظون على نفس القوانين الضريبية لسنوات طويلة.

ودعا الخبير الاقتصادي عبدالرحمن بن خلفة خلال الملتقى إلى "مباشرة عمل معمق حتى يكون النظام الجبائي في خدمة المؤسسات الشفافة".

وطالب باعتماد إجراءات تحفيزية بالنسبة إلى المؤسسات الكبرى قائلا "تشجيع المؤسسات الناشئة شيء جيد ولكن يجب معرفة أنها لا يمكن أن تعيش سوى في ظل الشركات الكبرى".

ورغم تكثيف الرسوم الضريبية على الشركات فإن الحكومة أقرت بإعفاءات لفائدة الشركات الناشئة وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لعدم استقرار أوضاعها المالية مع بداية المشروع.

وذكر بن خلفة أن موازنة 2020 تم إعدادها في سياق استثنائي، مشددا على أهمية إصدار قانون تكميلي لضخ موارد مالية جديدة.

وقال إن "قانون المالية للعام الحالي هو قانون انتقالي تم إعداده لتجنب الوقوع في وضعيات مستحيلة التسيير". وتوقع عجزا في الموازنة من الصعب تسييره لاسيما مع نسبة نمو ضعيفة.

ولردم الفجوة المالية اقترح الخبير اللجوء إلى طرح سندات والإدماج الضريبي مع وضع استراتيجية للخروج من التبعية للطلب العام.

الضرائب تخنق رجال الأعمال

الرباط تتسلح بإجراءات مستدامة لمواجهة الفقر المائي

خطط لإنفاق 12 مليار دولار على إمدادات المياه بحلول 2027

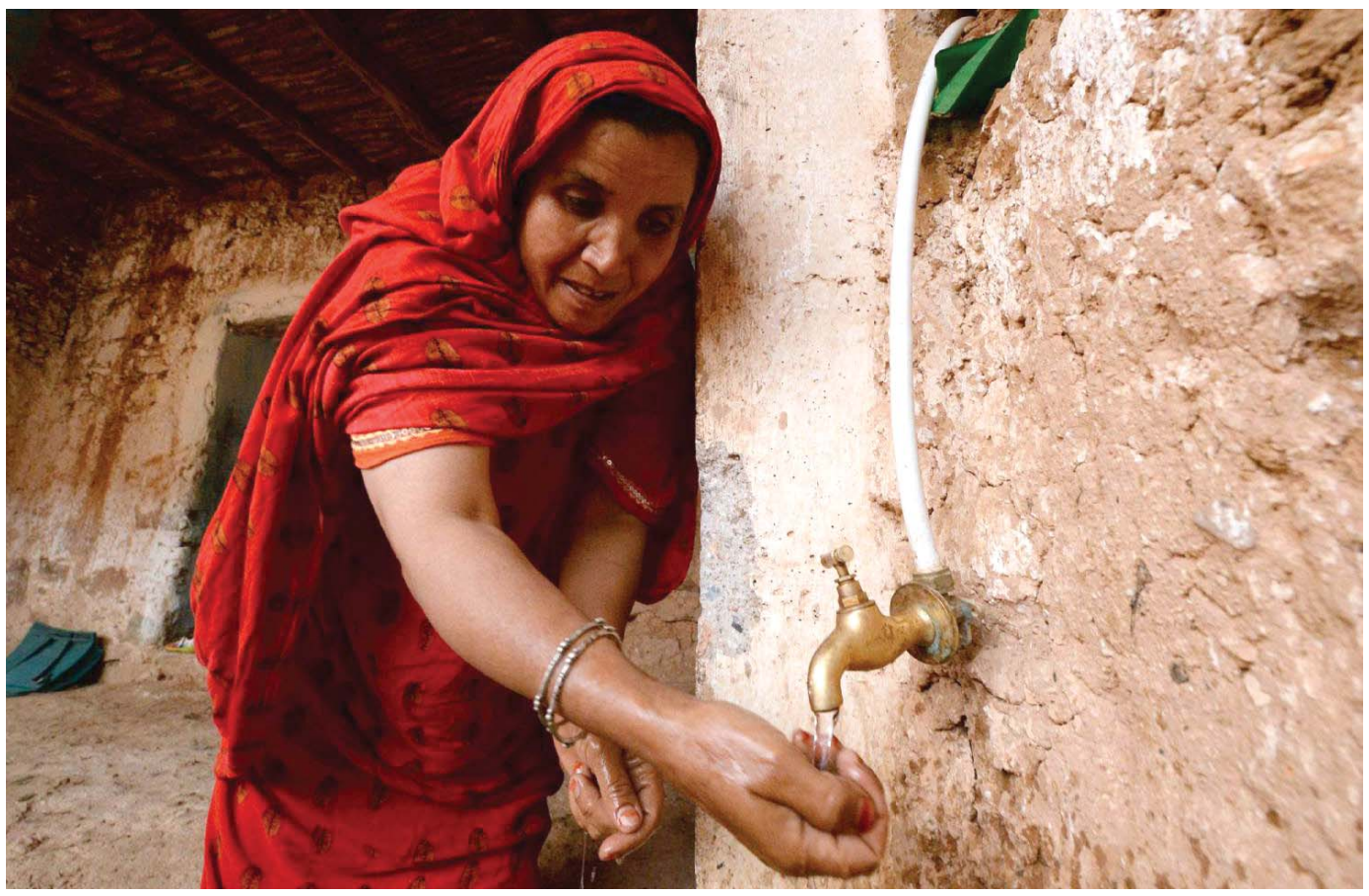

الأمن المائي أولوية

كشفت الحكومة المغربية عن خطة استراتيجية قصيرة المدى لمواجهة الفقر المائي بعد أن تفاقمت هذه الظاهرة خلال السنوات الأخيرة بفعل موجة الجفاف غير المعتادة، التي ضربت منطقة شمال أفريقيا منذ أربع سنوات تقريبا نتيجة الاحتباس الحراري.

الرباط - أعلن المغرب أنه سيتسلح بإجراءات مستدامة للسنوات السبع المقبلة للتأقلم مع موجة الجفاف وتأمين إمدادات المياه للسكان، في تأكيد على أن قضية إدارة المياه باتت أولية قصوى.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن الرباط ستنفق قرابة 115 مليار درهم (12 مليار دولار) على إمدادات المياه بين 2020 و2027 لتلبية الطلب المتزايد.

والدخل الزراعي متقلب في البلد شبه القاحل حيث يتسبب تغير المناخ في موجات من الجفاف والسيول الصيفية في بعض المناطق.

وأظهرت أحدث المؤشرات أن الحصاد الزراعي للموسم الحالي لم يكن في حجم الطموحات رغم حرص الحكومة على اعتماد برامج تتماشى مع المخطط الأخضر، الذي تراهن عليه الدولة لتعزيز عوائد القطاع مستقبلا.

وأعلنت الحكومة عن محصول للحبوب قدره 5.2 مليون طن بانخفاض يقدر بنحو 49 بالمئة مقارنة مع العام السابق بسبب نقص الأمطار.

ويأتي هذا الرقم أقل من متوسط الإنتاج في ظل مخطط المغرب الأخضر والذي يبلغ 7.2 مليون طن. ويشمل حصاد 2.8 مليون طن من القمح اللين، و1.34 مليون طن من القمح الصلب و1.16 مليون طن من الشعير.

ومعظم المساحات المزروعة بالحبوب هي ملكيات صغيرة لمزارعين يعتمدون عليها في كسب عيشهم.

وسيشمل برنامج السنوات السبع بناء سدود وتحسين استهلاك المياه والحفاظ على موارد المياه وزيادة الإمداد في المناطق الريفية.

وكان الديوان الملكي قد أعلن في أبريل الماضي عن حزمة مشاريع تتضمن بناء 3 سدود في شمال البلاد استجابة للاحتياجات المتزايدة المتعلقة بالمياه.

وتزايد الطلب على المياه خلال السنوات القليلة الماضية، خصوصا في الشمال بسبب التوسع في المراكز الحضرية والنشاط الصناعي.

وبحسب معطيات رسمية، فإن المغرب يمتلك حوالي 23 مليار متر مكعب في المتوسط سنويا، ويبلغ العجز السنوي من المياه نحو مليار متر مكعب.

وتصنف مؤسسات ومنظمات دولية المغرب ضمن البلدان التي تعاني من نقص شديد في المياه. وفي 2017 شكلت مدينة زاكورة شبه الصحراوية مسرحا لتظاهرات ضدّ الانقطاع المتكرر للمياه.

وتحتل البلاد المركز الـ22 في قائمة للدول الأشد نقصا في المياه في تقرير أصدره في أغسطس الماضي المعهد الدولي للموارد الذي يراقب الموارد العالمية.

وأثار تأخر نزول الأمطار خلال المواسم الأربعة الأخيرة، القلق إزاء تحقيق نتائج هزيلة وارتفاع أسعار المواد الزراعية في الأسواق المحلية، لكن هطول الأمطار في الفترة الماضية بدد هذه المخاوف مؤقتا.

ويتوقع بنك المغرب المركزي أن ينخفض النمو الاقتصادي إلى نحو 2.7 بالمئة بنهاية العام الماضي، والتي لم يتم الإعلان عن الأرقام الرسمية حتى الآن، من ثلاثة بالمئة في 2018 بسبب نقص هطول الأمطار الذي تسبب في تراجع بنسبة 49 بالمئة في إنتاج الحبوب في 2019 مقارنة بالعام السابق.

> **22**
> ترتيب المغرب في قائمة بلدان العالم الأشد نقصا في المياه، وفق المعهد الدولي للموارد

ويتصاعد القلق داخل الأوساط الاقتصادية والشعبية المغربية على غرار بقية دول شمال أفريقيا من تداعيات موجة الجفاف، التي تجتاح المنطقة بشأن تداعياتها على السياسة الاقتصادية لحكومات الدول لتحفيز النمو وتأمين أمنها الغذائي.

وحذرت الأمم المتحدة من أن ندرة المياه ستصبح مشكلة استراتيجية لدول المنطقة في حال لم تتمكن الحكومات من إيجاد حلول جذرية وعاجلة على المدى القريب لتطوير إمكانيات بلدانها في تخزين المياه للابتعاد تدريجيا عن خط الفقر المائي.

وتؤكد منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) أن دول شمال أفريقيا وحتى منطقة الشرق الأوسط تواجه أزمة طارئة في إمدادات المياه تحتاج إلى تنسيق واستجابة عاجلة مع توقع انخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية بنسبة 50 بالمئة بحلول عام 2050.

وقال المدير العام للمنظمة جوزيه غرازيانو دا سيلفا العام الماضي، إن "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعاني أكثر من أيّ منطقة أخرى من شح المياه والتصحر ومشاكل يفاقمها تغير المناخ".

وأضاف أنه "للرد على ذلك، فإن دول المنطقة بحاجة إلى تحديث تقنيات الريّ وتنسيق استراتيجيات إدارة المياه على نحو عاجل".

ويتوقع الخبراء أن تتفاقم معضلة نقص المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع حلول 2030 بسبب تزايد نسق الاستهلاك وتراجع منسوب المياه المخزنة وعدم توفر مصادر جديدة للمياه، ما يجعل الأجيال القادمة في مأزق حقيقي.

وإلى جانب تراجع كميات المياه المخزنة، تعرف شبكات المياه تقادما أثر بشكل واضح على عمليات التزويد، إذ تضطر الشركات الحكومية في عدة دول عربية في الكثير من الأحيان إلى قطع الماء عن المناطق العمرانية بذريعة التطوير أو الصيانة.

وتأخذ دول عربية على عاتقها منذ سنوات طويلة تنمية وتطوير الموارد المائية وتقديم خدمات المياه للسكان، مما زاد من أعبائها، وبالنتيجة أدى ذلك إلى تراجع مستوى هذا القطاع عن باقي القطاعات الأخرى.

هيونداي تطور تاكسي طائر بالشراكة مع أوبر

لاس فيغاس (الولايات المتحدة) - أعلنت شركة هيونداي موتور لصناعة السيارات الأربعاء عن عقد شراكة استراتيجية مع أوبر تكنولوجيز الأميركية لخدمات نقل الركاب من أجل تعزيز خدمة التنقل الجوي في المناطق الحضرية، في أحدث خطوة لها لتولي الريادة في الأعمال الناشئة.

ونسبت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية لشركة هيونداي قولها في بيان بيان إنها "وقعت مع أوبر على صفقة استراتيجية، وهي الأولى من نوعها لأوبر خلال معرض الإلكترونيات الاستهلاكية في لاس فيغاس"، الذي افتتح الثلاثاء الماضي.

وقال جونغ وي- سون، نائب الرئيس التنفيذي لهيونداي، ودارا خسروشاهي، الرئيس التنفيذي لشركة أوبر، إن "الشركتين ستطوران أكثر المركبات الجوية الشخصية تقدما في العالم ودمج المركبات الجوية الشخصية مع خدمة التنقل الجوي في المناطق الحضرية".

وذكر جونغ "سنعمل مع أوبر لتطوير التقنيات الجديدة والأعمال الجديدة التي ستجعل الناس يعيدون تعريف معنى الحركة وستساعدهم على التحرّر من ازدحام المرور وقضاء الوقت للاستثمار في الأنشطة التي يهتمون بها."

وصرح خسروشاهي بأن قدرات هيونداي على صناعة السيارات ستحقق قفزة كبيرة إلى الأمام لأوبر إليفيت، وهي خدمة سيارات الأجرة الطائرة للشركة الأميركية.

وقال "إذا تم تطبيق خبرة هيونداي في صناعة السيارات على أعمال أوبر إليفيت، فسوف تشهد منصة سيارات الأجرة الطائرة لأوبر مزيدا من التطوير، مما يتيح خدمات النقل الرخيصة والسريعة للمدن العالمية".

ووقعت أوبر مع شركات صناعة الطائرات الكبرى في العالم مثل بوينغ، على اتفاق شراكة بهدف تسويق سيارات الأجرة الطائرة في عام 2023.

وفي معرض لاس فيغاس، كشفت هيونداي عن مفهومها الأول للمركبات الجوية الشخصية المسمى أس- أي 1، الذي طورته بالاشتراك مع أوبر.

يذكر أن التنقل الجوي في المناطق الحضرية هو واحد من أعمال الابتكار المستقبلية الرئيسية التي يمكن أن تساعد في التغلب على التحديات الحضرية مثل ازدحام المرور وترتبط بين السماء والأرض.

وسيتم تشغيل مفهوم هيونداي الأول للمركبات الشخصية الجوية، القادر على الإقلاع والهبوط عموديا كهربائيا، في البداية بواسطة طيار خلال المرحلة الأولى من التسويق، لكن سيتم تشغيلها بشكل ذاتي بمجرد تطوير التقنيات ذات الصلة.

وتتوقع هيونداي تسويق خدمة التنقل الجوي في المناطق الحضرية في 2028 وأن تتوفر الخدمة في الأسواق الخارجية أولا.

ومن أجل توفير الخدمة محليا، ستواصل الشركة الكورية التشاور مع السلطات لمراجعة القواعد واللوائح ذات الصلة وتخفيفها.